

نظام إنهاء عقود اللاعبين على ضوء لوائح الفيفا

The termination of players' contracts in the light of FIFA regulations

الدكتور بافضل محمد بلخير

أستاذ محاضر قسم ب

كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم الجزائر

medbelkheir.bafdel@univ-mosta.dz

تاريخ النشر: 2019/12/25

تاريخ القبول: 2019/12/04

تاريخ الاستلام: 2019/11/21

الملخص:

من أجل تحقيق الاستقرار التعاقدى للعلاقات الرياضية في إطار العقد الذي يجمع بين النادي واللاعب المحترف، عمل الاتحاد الدولي لكرة القدم على وضع قواعد خاصة لإنهاء المسبق لهذه العقود، تضمنتها نصوص الهيئة الدولية لكرة القدم ضمن لائحة وضع اللاعبين وانتقالهم، وهذا خروجاً على القواعد العامة التي تحكم نظام إنهاء عقود العمل. الكلمات المفتاحية: عقود اللاعبين، الإنهاء المسبق، لوائح الفيفا، الفترة المحمية، اللاعب المحترف، الاستقرار التعاقدى.

Abstract:

In order to achieve the contractual stability of sports relations within the framework of the contract between the club and the professional player, FIFA has been working on special rules to pre-terminate these contracts, Contained in the texts of international football body within the list of players and put their move, and this is a departure from the general rules governing the regime to end labor contracts.

Keywords: Player contacts, pre-termination, FIFA regulations, protected period, Professional Player, Contractual stability

مقدمة

لقد نظم قانون العمل حالات إنهاء عقود العمل، بنوع من الدقة نظرا لكون نظام التسريح يدخل ضمن مسائل النظام العام كونه يتضمن قواعد جد صارمة جاءت لحماية الطرف المستضعف في علاقة العمل، لهذا حاول أصحاب العمل استعمال وسائل قانونية تسمح لهم بالوصول إلى أهدافهم عن طريق وسائل أخرى¹.

بخلاف المشرع الفرنسي²، فإن المشرع الجزائري وطبقا لأحكام المادة 66 من قانون 11/90، حدد حالات الإنهاء التي جاءت على سبيل الحصر³ ولم تتضمن حالات الفسخ أو الإنهاء المسبق⁴ وهذا دليلا على حمائية نصوص قانون العمل، فإذا كانت عملية إنهاء عقود العمل التقليدية مؤطرة من الناحية التشريعية، فإن الأمر يختلف بالنسبة لعقود اللاعبين و هذا راجع الى خصوصية الرياضة عموما و الطبيعة الخاصة لهذه العقود ، فما هي يا ترى الأحكام التي تطبق على الانهاء المسبق لهذه العقود وفق للوائح الاتحاد الدولي لكرة القدم ؟

- أهمية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تسليط بعض الضوء على المنظومة اللائحية التي وضعها الاتحاد الدولي لكرة القدم بشأن الانهاء المسبق لعقود اللاعبين المحترفين و تستمد هذه الدراسة أهميتها من ندرة الدراسات الفقهية التي عالجت مثل هذه المواضيع .

¹ بن صاري ياسين، التسريح التأديبي في التشريع الجزائري ، دار هومة، ط2 ، 2011ص. 123.

² وفق قانون العمل الفرنسي، يمكن فسخ عقد العمل مسبقا، أي قبل الأجل، في حالة القوة القاهرة، العجز الكلي وحالة الخطأ الجسيم، أنظر في هذا الشأن (J. R. COGNARD, contrat de travail dans le sport) (professionnel, juris-editions, 2012) ص. 97.

³ هناك من فرّق بين الأسباب العادية لانقضاء عقد اللاعب، والأسباب الطارئة لانقضائه، فأما السبب العادي فيتحقق بانتهاء المدة المتفق عليها، أما الأسباب الطارئة، فتتمثل في إنهاء العقد عن طريق اتفاق الطرفين، أو فسخه بالإرادة المنفردة سواء من جانب اللاعب أو من جانب النادي أو الاتحاد، كما يمكن لهذا العقد أن يتم انفساخه بقوة القانون عند القوة القاهرة، كالوفاة والعجز الدائم، أنظر هذا بالتفصيل، رجب كريم عبد اللاه، عقد احتراف لاعب كرة القدم ، دار النهضة العربية، 2008، ص. 145.

⁴ على عكس المشرع الجزائري، فإن مدونة الشغل المغربية نصت على حالات الإنهاء المسبق لعقد الشغل المحدد المدة، سواء تم الإنهاء من طرف الأجير أو المشغل، كما قررت هذه الأحكام بمنح تعويضات للطرف المتضرر، غير أنّ المحكمة العليا -الجزائر- سبق لها وأن أكدت أنه تطبق قواعد المسؤولية التقصيرية في حالة التسريح قبل انتهاء مدة العقد المحدد ولا تطبق المادة 73-04 الفقرة 2 في حساب التعويض عن الفترة المتبقية، ملف رقم 668271، قرار بتاريخ 2012/01/05، الغرفة الاجتماعية، مجلة المحكمة العليا، العدد الأول، 2014.

- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى البحث في النظام القانوني الذي يحكم اجراءات الانهاء المسبق لعقود اللاعبين و هذا على ضوء نصوص الاتحاد الدولي لكرة القدم .

- المنهج المتبع:

تتسم هذه الدراسة بالصيغة التحليلية، اذ أنها تستند على وصف و تحليل نصوص تشريع العمل و كذا بعض اللوائح التنظيمية للهيئات الرياضية من أجل الوصول الى أهداف هذه الدراسة.

- العناصر الأساسية للدراسة:

لتحقيق نتائج الدراسة في ضوء الاشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم الدراسة الى محورين، نتناول في الأول منها الاستقرار العقدي بهدف احترام العقود و تنفيذها (أولاً) أما المحور الثاني فقد خصصناه للبحث في التقنيات التعاقدية المعتمدة في انهاء عقود اللاعبين (ثانياً).

أولاً: الاستقرار العقدي بهدف احترام العقود وتنفيذها

أخضعت الفيفا حالات فسخ عقود اللاعبين¹ الى ضوابط و حدود صارمة، و ذلك من منطلق احترام تنفيذ العقد ، و دون السماح للأندية باحتكار واستغلال لاعبيها حال وجود مبرر أو سبب مشروع لإنهاء العقد قبل انهاء المدة.

1- خصوصيات انهاء العقود خلال الفترة المحمية²

من خلال لائحة وضع اللاعبين وانتقالهم، استحدثت الفيفا مجموعة من القواعد، بهدف احترام العقود وتنفيذها ضمانا للاستقرار التعاقدى، كما وضعت هذه الهيئة فترة زمنية لا يجوز للأطراف فيها

¹ على الرغم من التضارب الذي عرفه الاجتهاد القضائي في مسألة تكييف عقد اللاعب، فان لائحة الاتحاد الجزائري لكرة القدم حسمت الأمر عندما اعتبرت أن اللاعب المحترف هو «كل لاعب يحوز على عقد عمل مكتوب و يتقاضى أجرا مقابل ممارسته لكرة القدم». المادة 07 من قانون المنافسة (www.faf.dz) و بهذا يكون الاتحاد الجزائري قد اعتنق اجتهاد المحكمة العليا القائل بأن عقد اللاعب يدخل ضمن عقود العمل لتوافر عنصر التبعية و الأجر، و بهذا يكون الاتحاد الجزائري قد ساير ما هو معمول به سواء في التشريع المقارن (كالتشريع الفرنسي و المغربي) ، أو ما توصلت اليه محكمة التحكيم الرياضي من خلال اجتهاداتها.

² الفترة المحمية (période protégée) هي مدة منصوص عليها في المادة 17 من لائحة الفيفا لوضع اللاعبين و انتقالهم ، مدتها 3 سنوات يمنع فيها الانهاء المسبق للعقد الا بوجود سبب مشروع أو مبرر رياضي و كل هذا جاء بهدف البحث عن الاستقرار التعاقدى للعلاقات الرياضية.

إنهاء العقد مسبقا إلا بوجود مبرر أو سبب مشروع¹ ، وأن كل إنهاء أو فسخ² يتم بمخالفة هذه الأوضاع، يعرض النادي أو اللاعب لعقوبات مالية ورياضية، كما أن المادة 17 من لائحة الفيفا حددت الفترة المحمية بثلاث (03) سنوات الأولى للعقد، إذا كان اللاعب يبلغ أقل من 28 سنة، أما إذا كان يتجاوز ذلك، فإن الفترة المحمية تقلص إلى سنتين³ ، غير أن اللاعب بإمكانه التحلل والتخلص من العقد قبل الأجل المحدد وهذا إذا كان يملك سببا مشروعاً كعدم تلقيه الأجرة مثلاً، إذ أن ذلك يعتبر خطأ جسيم من النادي، مما يعطي الحق للاعب في إنهاء عقده من جانب واحد مع إمكانية حصوله على تعويض⁴ .

كما يمكن للاعب إنهاء العقد قبل انتهاء المدة، إذا كان يحوز على مبرر رياضي، فحسب نص المادة 15 من لائحة الفيفا والتي حددت المبرر الرياضي بعدم إشراك اللاعب في المقابلات، فحسب هذه القواعد، فإن اللاعب الذي لم يشارك في أكثر من (10%) من المقابلات الرسمية، بإمكانه فسخ العقد دون تعرض للعقوبات الرياضية، غير أنه يبقى دائماً ملتزماً بدفع تعويض لفائدة الفريق كمقابل عن الإنهاء المسبق لهذا العقد كما يلتزم اللاعب الذي يرغب في فسخ العقد لأسباب رياضية أن يشعر ناديه خلال (15) يوم التي تلي آخر مقابلة رسمية للموسم⁵.

أما إذا عمد اللاعب على فسخ الرابطة العقدية خلال الفترة المحمية وبدون تحقق مبرر رياضي فإنه وتأسيساً على نص المادة 17 من لائحة الفيفا يبقى ملتزماً بدفع التعويضات لصالح النادي، كما أن الاتحاد أو الاتحادية الرياضية قد تعاقبه رياضياً، أما إذا كان الفسخ بعد مرور الفترة المحمية، وفي غياب مبرر مشروع لهذا الفسخ، فإن اللاعب لا يتعرض لأي عقوبة رياضية، ولكن يبقى دائماً ملتزماً بدفع تعويضات لصالح ناديه عن هذا الفسخ المسبق للعقد.

¹ الانهاء المسبق لعقود اللاعبين لا يطرح في عقود غير المحددة طالما أن عقد اللاعب يجب أن يكون محدداً و مكتوباً بخلاف عقود العمل و أن يكون مصادق عليه من الهيئات الكروية، أنظر المواد 07 ، 19 ، 20 من قانون المنافسة المعتمد من طرف الاتحاد الجزائري لكرة القدم للموسم 2020/2019 (المنشور في موقع الاتحاد الجزائري باللغة الفرنسية www.faf.dz).

² غالباً ما يميل فقهاء القانون الخاص الى استخدام مصطلح إنهاء (rupture) عوض مصطلح فسخ (resiliation) كون الفسخ في العقود الزمانية لا ينسحب الا على المستقبل فقط دون الأثر الرجعي ، أنظر في هذا الشأن ، علي فلاحي ، الالتزامات ، النظرية العامة للعقد ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، ط3، 2013 ، ص464 ، بلحاج العربي ، النظرية العامة للالتزام ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995 ، ص 316.

3 J. R. COGNARD, Op. cit, p. 107.

⁴ رجب كريم عبد اللاه، المرجع السابق، ص. 163.

⁵ Voir, L'article 15, Règlement du statut et du transfert des joueurs, (www.FIFA.com).

كما أنّ نصوص الفيفا وضعت مجموعة من الآليات القانونية للأندية التي ترغب في وضع حد للعقد قبل انتهائه، بحيث بإمكان هذه الأخيرة الفسخ بوجود مبرر أو لسبب مشروع، كعدم احترام اللاعب للالتزامات التعاقدية أو توجيهات الإدارة وفي هذه الحالة اللاعب هو من يدفع التعويض للفريق، دون توقيع أي جزاء رياضي في مواجهة النادي الرياضي، أمّا إذا كان الفسخ بسبب مشروع داخل الفترة المحمية، فإنّ اللاعب هو من يتعرض للعقوبات الرياضية¹.

في حين إذا كان الفسخ من جانب النادي في الفترة المحمية وبدون تحقق سبب جدي فإنّ النادي يتعرض للعقاب الرياضي² مع إدانته بالتعويضات للاعب عن الفسخ التعسفي للعقد، أمّا إذا كان هذا الفسخ خارج الفترة المحمية، فإنّ النادي يفلت من العقوبة الرياضية ولكن يبقى مدينا في تسديد التعويضات لفائدة اللاعب³.

2- التعويض المقرر عند الإنهاء المسبق للعقد

سبق وأنّ أشرنا أنّ لوائح الفيفا قررت للنوادي تعويضا يدفع لها جبرا للضرر اللاحق بها من جراء فسخ عقد الاحتراف، سواء تم هذا الفسخ أثناء الفترة المحمية أو خارجها، وسواء كان الفسخ المسبق للعقد مسببا أو دون سبب⁴.

وتطبيق نصوص الفيفا بخصوص مسألة التعويض⁵ آثار كثيرا من الجدل بمناسبة النزاعات التي كانت تطرح على غرفة تسوية المنازعات التابعة للإتحاد الدولي لكرة القدم، وكذا محكمة التحكيم الرياضي.

إنّ إنهاء العقد خلال الفترة المحمية أو خارجها، يعطي الحق للنادي المتضرر من هذا الإنهاء للمطالبة بتعويض يتم حسابه على أساس مجموعة من المعايير الموضوعية رسمتها لوائح الفيفا ضمن النص المنظم لأوضاع اللاعبين وانتقالهم¹.

¹ Voir, Commentaire du règlement du statut et du transfert des joueurs, (www.FIFA.com).

² العقوبة الرياضية و حسب النصوص الداخلية للاتحادات هي جزاء تأديبي تصدره الهيئات التأديبية للاتحادات الرياضية ، كالمنع من المنافسة أو الغرامات اذا تعلق الأمر بالعقوبات المسلطة علي اللاعب ، أما العقوبات الرياضية المسلطة على النوادي فتتراوح بين خصم نقاط المباريات ومنع النوادي من استقدامات اللاعبين الجدد دون اغفال العقوبات المالية.

³ Voir, Commentaire du règlement ,op.cit., p. 38.

⁴ Voir, L'article 17, Règlement du statut, Op. cit.

⁵ Voir, L'article 17 al 01, Règlement du statut, Op. cit.

فتقدير التعويض يتم من قبل اللجان القضائية للفيفا، ويأخذ في الحسبان الأجر والامتيازات التي كان يحصل عليها اللاعب بالنظر إلى العقد، وكذا المدة المتبقية من العقد المبرم بين الطرفين كما يأخذ في الحسبان عند تحديد التعويض كل المصاريف والنفقات المستهلكة على مدار مدة العقد، مع الأخذ بعين الاعتبار إذا كان الإنهاء وقع خلال الفترة المحمية أو خارج هذه الفترة².

كما أنّ هذه اللوائح فرضت على النادي الجديد الذي سيستفيد من خدمات اللاعب الذي لجأ إلى الإنهاء المسبق للعقد، أنّ يدفع وبالتضامن مع اللاعب التعويض لفائدة النادي القديم جراء الإنهاء المسبق للعقد³. و أن نصوص الاتحاد الدولي ألحت على أنّ هذا التعويض يتم حسابه بناءً على القانون الداخلي لكل بلد، وفي إطار خصوصيات الرياضة وبالنظر للمعايير الموضوعية⁴.

تطبيقاً لكل هذه اللوائح، سبق لمحكمة التحكيم الرياضي الدولية أن اعتبرت أنّ الإنهاء المسبق للعقد من طرف اللاعب داخل الفترة المحمية، يعتبر في ذاته ظرف مشدد، في حين إذا وقع الإنهاء خارج الفترة المحمية، لا يعتبر ذلك عاملاً للتخفيف من شدة هذا الإنهاء، بل يبقى كذلك سلوكاً غير مشروع ومدان، ولكن بدرجة أكبر إذا وقع داخل الفترة المحمية⁵، في قضية عرفت باسم (وابستر) سنة 2008، سبق لمحكمة التحكيم الرياضي وعند تقديرها للتعويض الاعتماد على المدة المتبقية من العقد، أي أنّها ألزمت اللاعب⁶ (وابستر) بدفع تعويض لصالح فريقه، هذا التعويض تم تقديره على أساس الأجر المتبقية من مدة العقد، وهذا لكون أنّ الإنهاء المسبق للعقد تم خارج الفترة المحمية.

1 Voir, Commentaire du règlement, Op.. cit, p. 46

² طبقاً لنص المادة 182 من القانون المدني: "إذا لم يكن التعويض مقدر في العقد أو في القانون فالقاضي هو الذي يقدّره، ويشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب... القانون المدني، الأمر رقم 58/75 الصادر في 26/09/1975 المتضمن القانون المدني المعدل و المتمم (ج رقم 101).

³ جاء في نص المادة 42 من مدونة الشغل المغربية أنّه: "إذا أنهى الأجير عقد الشغل بصفة تعسفية ثم تعاقد مع مشغل جديد، أصبح هذا المشغل متضامناً معه في تحمل المسؤولية عن الضرر اللاحق بالمشغل السابق إذا ثبت علمه بوجود عقد عمل..." (adala.justice.gouv.ma).

⁴ Voir, L'article 17 al 1, Règlement du statut, Op. cit. : « L'indemnité pour rupture du contrat est calculée en tenant compte du droit en vigueur dans le pays concerné, des spécificités du sport et de tout autre critère objectif ».

⁵ J. R. COGNARD, Op. cit, p. 108.

⁶ قضية اللاعب الإيكوسي (Andy webster) التي فصلت فيها محكمة التحكيم (TAS) في 2008/01/30 على إثر استئناف قام به نادي (Heart of midlothian.fc) عن الإنهاء المسبق من طرف اللاعب (ressources.fifa.com).

غير أنّ نفس المحكمة وفي قضية مماثلة سنة 2009 (قضية اللاعب ماتوزالم)¹، وعلى الرغم من أنّ الإنهاء تم خارج الفترة المحمية، إلا أنّ محكمة التحكيم ألزمت هذا اللاعب بدفع تعويضات مبالغ فيها وصلت إلى (11.858.934 أورو)، على أساس معايير أخرى اعتمدت فيها المحكمة على الضرر الذي أصاب الفريق على إثر رحيل اللاعب، وكذا قيمته في سوق الانتقالات، أي أنّ التعويض تم تقديره على أساس القيمة التجارية للاعب في سوق الانتقالات وليس على أساس المدة المتبقية من العقد². أمام غياب حلول واضحة على مستوى المحاكم الرياضية بدأت الأندية الرياضية تدعم عقودها ببند وشروط أو عقد ملحق، وهذا لنفاذي عدم استقرار الاجتهادات على مستوى محكمة التحكيم الرياضي ولعدم وضوح نصوص الفيفا حول المعايير المعتمدة في تقدير التعويض عند الإنهاء المسبق لعقد الاحتراف³.

ثانيا : التقنيات التعاقدية المعتمدة في إنهاء عقود اللاعبين

على الرغم من أن عقود اللاعبين تنفذ ضمن نماذج معتمدة من قبل الاتحاديات الكروية ، غير أن أطراف هذه العقود قد تلجأ الى اتفاقات من أجل حل مشاكل الإنهاء المسبق لهذه العقود ، و من

¹ قضية اللاعب البرازيلي (Matuzalem) التي فصلت فيها محكمة التحكيم (TAS) في 2009/05/19، على إثر استئناف فريقه (FC Shakhtar donetsk) ، الأوكراني على إثر إنهاء العقد قبل الآوان من قبل اللاعب (ressources.fifa.com).

² J. R. COGNARD, Op. cit, p. 108.

³ لقد استقر الاجتهاد القضائي للغرفة الاجتماعية بالمحكمة العليا على أنّ للقاضي السلطة التقديرية في تحديد التعويض عند التسريح، وأنّه لا رقابة للمحكمة العليا عليه، وأنّ التعويض يقدر حسب الضرر اللاحق بالعامل، قرار رقم 101073، بتاريخ 1993/11/18، ص. 542، ج1، قرار رقم 160726، بتاريخ 1998/04/14، ص 729، ج2 قرار رقم 214574، بتاريخ 2001/2/14، ص. 822، ج2، كل هذه القرارات منشورة بمجموعة الاجتهاد الجزائري في المادة الاجتماعية، جمال سايس، منشورات كليك ، 2013 . أما المادة 4/73 من قانون 11/90، قررت أنّه إذا تعلق الأمر بتسريح تعسفي تفصل المحكمة ابتدائيا ونهائيا إما بإعادة إدماج العام المؤسسة مع الاحتفاظ بامتيازاته المكتسبة أو في حالة رفض أحد الطرفين يمنح العامل تعويضا ماليا لا يقل عن الأجر الذي يتقاضاه العامل عن مدة ستة (06) أشهر من العمل، دون الإخلال بالتعويضات المحتملة...القانون 11-90، المتعلق بعلاقات العمل المعدل و المتمم.

أمثلة ذلك ، الشروط الجزائية ، و الشروط التسريحية¹ ، أما اذا انقضى العقد ، فان اللاعب اما أن ينتقل الى نادي اخر أو يعتزل اللعب نهائيا.

1- الشروط الاتفاقية المنظمة لإنهاء عقود اللاعبين

إنّ الأندية الكروية وخوفا من ضياع حقوقها بين المحاكم، أصبحت تشترط على أن يكون مبلغ التعويض مقابل الإنهاء المسبق للعقد، ضمن أو في صلب هذا العقد، أي ضمن عقد الاحتراف، بحيث أنّ اللاعب الذي يرغب في الرّحيل قبل انتهاء العقد، فما عليه سوى تسديد المبلغ المتفق عليه، وبموجب هذا الشرط يصبح هذا اللاعب متحرر من العقد ودون البحث عن سبب جدي لإنهاء الرّابطة العقدية ولا يهم إن كان الإنهاء داخل الفترة المحمية أو خارجها².

بعض التشريعات الرياضية، كما هو الحال في إسبانيا جعلت من هذه الشروط أمراً إجبارياً في عقد العمل، على خلاف اللوائح الرياضية في فرنسا التي اعتبرت أنّ الشروط التسريحية³ ، غير مسموح بها كونها تتعارض مع أحكام تشريع العمل التي تجعل من التعويض عند الإنهاء المسبق لعقد العمل أمراً يدخل ضمن مسائل النظام العام طبقاً لأحكام المادة (L4-1243) من قانون العمل وأنّ محكمة النقض الفرنسية سبق لها وأن استبعدت تطبيق مثل هذه الشروط ضمن عقود العمل المحددة المدّة، طالما أنّ إنهاء عقود العمل مؤطر قانوناً، ضمن النظام العام الحمائي⁴.

كثير من الفقه شبه الشروط التسريحية بالشروط الجزائية التي تستهدف إصلاح الضرر الناجم عن فسخ العقد، على أن يكون هذا بصفة جزائية اتفاقية في حالة الإنهاء المسبق لعقد اللاعب بصفة أحادية، ويمكن للقضاء التدخل إذا كان هذا التعويض مرهق أو مبالغ فيه أو تافه⁵ أمّا بالنسبة لقانون العمل في الجزائر وأمام غياب نصوص تنظم الإنهاء المسبق لعقد العمل ففي تقديرنا ليس هناك أي

¹ الشرط التسريحي (clause libératoire) هو شرط بموجبه يلتزم اللاعب بدفع تعويضاً مقابل تحرره من العقد أي تسريحه ، الترجمة الوحيدة في رأينا هي المعتمدة من طرف الأستاذ أحمد الورفلي ، المختصر في القانون الرياضي ، منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص ، تونس ، 2015 .

² Voir, commentaire du règlement, Op. cit, p. 47.

³ J. R. COGNARD, Op. cit, p. 109.

⁴ La clause libératoire est celle qui fixe par avance le montant de l'indemnité dont sera redevable la partie qui se rendra auteur de la rupture anticipée du CDD, voir, également, Gilles AUZERO, La validité des clauses de rupture anticipée introduite dans les contrats de travail à durée déterminée, Droit social, 2001, p. 17.

Voir également, J. P. KARRAQUILLO, Illicite (ou licéité) d'une clause libératoire au profit d'un club sportif employeur dans un CDD, note, Recueil Dalloz, 2009, N°-33, p. 2261.

⁵ J.P. KARRAQUILLO, Op. cit, p. 2261.

مانع من الرجوع للأحكام العامة للشرط الجزائي التي تعطي الحق للمتعاقدين في أن يحددا مقدما قيمة التعويض بالنص عليها في العقد أو في اتفاق لاحق، كما أنّ للقاضي الحق في التخفيف من هذا المبلغ إذا كان مرهقا، وبهذا يمكن للقاضي أن يساهم في إحداث التوازن بين المصالح المتناقضة وغير المتكافئة للأطراف في عقد العمل¹.

أمّا بالنسبة للعقود الرياضية ولما أصبحت كرة القدم هي السلعة الأعلى في العالم، أصبح يسعى كل نادي إلى وضع شروط جزائية في عقد كل لاعب، للاستفادة من العائد المالي في حال رحيل اللاعب قبل انتهاء عقده، غير أنّ الإفراط في اللجوء لهذه الشروط لا يخدم الأسس والمبادئ التي يقوم عليها تشريع العمل والمبنية على اللاتوازن بين طرفي العلاقة، عكس العقود المدنية التي تعتمد على الحرية التعاقدية ومبدأ سلطان الإرادة، وربما كانت هذه الأسباب التي جعلت الرابطة الفرنسية لكرة القدم تصرح ببطالان كل عقد عمل للاعب اشتمل محتواه على شرط جزائي أو تسريحي²، غير أنّه عمليا أصبحت الأندية رفقة اللاعبين تحرر هذه الشروط ضمن عقود عرفية لها قيمتها القانونية أمام القضاء المدني، غير أنّه لا يعترف بها القضاء الاجتماعي وكذا الهيئات الكروية المشرفة على تسيير هذه الرياضة.

2- مصير اللاعب بعد إنهاء العقد

إذا انقضى عقد احتراف لاعب كرة القدم بأي سبب من أسباب انقضائه السابق ذكرها، فيما عدا وفاة اللاعب وإصابته بعجز دائم بالطبع، فإنّ مصير اللاعب المحترف يتحدد بعد ذلك بأحد الأمرين: فإمّا أن يقرر هذا اللاعب أن ينتقل من ناديه إلى نادي آخر ليواصل فيه مسيرته الرياضية، وإمّا أن

¹ أنظر المواد 182، 183، 184 من القانون المدني الجزائري، المرجع السابق، غالبا ما يعرف الشرط الجزائي على أنّه: "تعويض اتفاقي يقع على عاتق المدين إذا نكل عن تنفيذ التزاماته التي تعهد بها، ويتبع هذا النكل ضرر يلحق بالدائن إذ يعطيه الحق في التعويض لجبر ضرره..."، زين محمود الزين، مدى تطبيق الشرط الجزائي على الانهاء غير المشروع لعقد العمل الفردي، مجلة دراسات الشريعة و القانون، المجلد 40، الملحق 1، 2013، ص. 902، سبق لمحكمة التعقيب في تونس بقرار صادر في 06 جوان 2001، أن قررت أنّه: "إدراج شرط تغريمي في عقد الشغل أمر يتجافى وخصوصية العقد المذكور لاعتبار أن طرفيه غير متساويين، لأنّ المؤجر هو الذي يفرض شروطه وتقتصر إرادة الأجير على الإذعان لتلك الشروط أو رفض العمل"، القاضي أحمد الورفلي، نبذة عن منظومة فض النزاعات الرياضية، مجلة التحكيم العالمية، بيروت، ع 11، جويلية 2011، ص. 209.

² Voir, Article 202, Règlement administratif de la ligue de football professionnel, 2017/2018, (www.lfp.fr).

يقرر أن يعتزل اللاعب نهائياً، وسواء قرر اللاعب المحترف الانتقال إلى ناد آخر أو اعتزال اللاعب فإن شمة إجراءات يجب أن تتبع لكي يتحقق ذلك¹.

إن عملية الانتقال لا تظهر إلا بعد انقضاء عقد العمل، عقد الاحتراف الذي أبرمه اللاعب المحترف مع ناديه القديم، وذلك أياً كان سبب الانقضاء، كما أن الانتقال لا يجوز إبرامه إلا خلال الفترات التي تحددها اللوائح والتعليمات الخاصة بالعقود الرياضية، وأن انتقال اللاعبين إما يكون بين نواد تابعة لاتحاد وطني واحد، أو بين نواد تابعة لأكثر من اتحاد، ففي الحالة الأولى يكون الانتقال فيها داخلياً (وطني)، أما في الحالة الثانية فإن الانتقال فيها يكون خارجياً (دولياً)، وبالتالي يشرف عليه الاتحاد الدولي الرياضي المعني بالرياضة المنصب عليها احتراف النادي واللاعب، بخلاف الانتقال الوطني الذي يشرف عليه الاتحاد الوطني الذي ينتمي إليه كل أطراف العقد، وأن عقد الانتقال تتصل به ثلاث أطراف هم: اللاعب وناديه القديم والنادي الجديد، وعادة يكون النادي الذي ينتمي إليه اللاعب هو الجهة المختصة بالتفاوض والموافقة على انتقال اللاعب وذلك بإشراف الاتحاد الرياضي المعني باللعبة².

و لابد من التوضيح أن عملية الانتقال بوصفها عملية قانونية مقيدة باللوائح والنصوص التابعة للاتحادية، تتم إما بناءً على طلب النادي الذي يرغب في ضم لاعب معين إليه، أو بناءً على طلب اللاعب الذي يطلب الانتقال من ناديه إلى ناد آخر بناءً على عرض جديد قدم له.

قد يقرر لاعب كرة القدم بعد انقضاء عقده مع ناديه أن يعتزل كرة القدم نهائياً، منهيًا مسيرته الكروية في مجال الاحتراف ويحدث ذلك غالباً عندما يكون عمر اللاعب قد تجاوز سن الخامسة والثلاثين، إذ حينئذ تكون قدرات اللاعب البدنية والذهنية قد ضعفت، مما يجعله غير قادر على مواصلة اللعب، ولكن قد يقرر اللاعب الاعتزال قبل هذه السن لأسباب خاصة³.

¹ - رجب كريم عبد اللاه، المرجع السابق، ص. 177.

² - أنظر محمد سليمان الأحمد، الوضع القانوني لعقود انتقال اللاعبين المحترفين، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط 1، 2001، ص 45.

³ - رجب كريم عبد اللاه، المرجع السابق، ص. 191.

ما يجب التأكيد عليه أنه لا توجد أحكام خاصة بتقاعد الرياضيين المحترفين، وكل ما في الأمر أنهم يخضعون للأحكام العامة للتقاعد بالنسبة لفئات العمالية الأخرى¹، ولهذا فغالبا ما لا يكون اللاعب قادرا على القيام بعمل آخر أو مهنة أخرى بعيدا عن مجال الرياضة بعد اعتزال اللعب، ولهذا حرصت الاتحادات على توفير عمل بديل للاعب بعد الاعتزال تكون له صلة بالنشاط الرياضي وذلك حتى يضمن هذا الرياضي دخلاً، ريثما يبلغ سن التقاعد، ومن الأعمال التي أصبحت تسند للاعبين بعد الاعتزال تولي مهمة التدريب واكتشاف وتكوين المواهب بالإضافة إلى التعليق الرياضي والإدارة في بعض الأحيان².

الخاتمة

ان نصوص تشريع العمل أصبحت غير كافية لتأطير و ضبط الانهاء المسبق لعقود اللاعبين المحترفين، خاصة مع غياب أحكام تشريعية واضحة لتنظيم الفسخ المسبق لعقد العمل ، مما أجبر الاتحاد الدولي و بصفته الهيئة المشرفة على رياضة كرة القدم دوليا ، يفرض على الاتحاديات و الأندية ، تطبيق أحكام خاصة تضمنتها لائحة وضع اللاعبين و انتقالهم ، غير أن الواقع أثبت تهرب الأندية من الخضوع لهذه الأحكام ، عن طريق اللجوء الى اتفاقات و عقود عرفية تخرج عن النموذج المعتمد من قبل الاتحاديات.

أما بالنسبة للوضع في الجزائر فان الاتحاد الجزائري لكرة القدم و من خلال لائحة المنافسة لموسم (2020/2019) يكون قد تبنى كل المبادئ المرسومة من قبل الهيئة الدولية (الفيفا) بحكم سمو نصوص هذه على التنظيمات الرياضية الوطنية لاسيما مبدأ الاستقرار العقدي للعلاقات الرياضية ، و كذا الفسخ لسبب مشروع أو لسبب رياضي ، غير أن ذلك لا يعفي المشرع الجزائري عند تعديله لتشريع العمل أن يأخذ بعين الاعتبار الأحكام الخاصة بالإنهاء المسبق لعقود العمل ضمن رؤية تشريعية مقارنة كما فعل المشرع الفرنسي و المغربي.

¹ أنظر القانون رقم 12/83 الصادر في 02 جويلية سنة 1983، المتعلق بالتقاعد، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 15/16 الصادر في 31 ديسمبر 2016 (ج ر رقم 78).

² التأمين وضع الرياضيين المحترفين ورياضيو النخبة، بعد الاعتزال صدر في فرنسا قانون يحمل رقم 1541/2015 بتاريخ 27 نوفمبر 2015 (ج ر رقم 0276) (www.legifrance.gouv.fr)، أهم ما جاء في هذا القانون أنه فرض على الأندية مجموعة من الالتزامات بهدف تسهيل على الرياضيين الاندماج ضمن الحياة المهنية الجديدة في إطار ما يسمى بتحويل المسار المهني (La reconversion professionnelle).

المراجع

- بن صاري ياسين، التسريح التأديبي في التشريع الجزائري، دار هومة، ط2، 2011.
- رجب كريم عبد اللاه، عقد احتراف لاعب كرة القدم، دار النهضة العربية، 2008.
- محمد سليمان الأحمد، الوضع القانوني لعقود انتقال اللاعبين المحترفين، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1. 2001.
- محمد بلخير بافضل، عقد احتراف لاعب كرة القدم في التشريعات المقارنة، المجموعة العلمية للطباعة، النشر و التوزيع ، ط1 ، 2019.
- J. R. COGNARD, contrat de travail dans le sport professionnel, juris-editions, 2012

المقالات :

- زين محمود الزين، مدى تطبيق الشرط الجزائي على الانهاء غير المشروع لعقد العمل الفردي، مجلة دراسات الشريعة و القانون، المجلد 40، الملحق 1، 2013
- القاضي أحمد الورفلي، نبذة عن منظومة فض النزاعات الرياضية، مجلة التحكيم العالمية، بيروت، ع 11، جويلية 2011.
- Gilles AUZERO, La validité des clauses de rupture anticipée introduites dans les contrats de travail à durée déterminée, Droit social, 2001.
- J. P. KARAKUILLLO, Illicite (ou licéité) d'une clause libératoire au profit d'un club sportif employeur dans un CDD, note, Recueil Dalloz, 2009, N°-33

اللوائح :

- لائحة (الفيفا) حول وضع اللاعبين وانتقالهم (منشورة في موقع الفيفا باللغة الفرنسية: (resources.Fifa.com).
- لائحة الاتحاد الجزائري لكرة القدم للمنافسة الموسم 2020/2019 (منشورة في موقع الاتحاد الجزائري باللغة الفرنسية (www.faf.dz).